وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة القادسية

كلية الادارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد /الدراسة الصباحية

ظاهرة غسيل الاموال وانعكاساتها ألاقتصادية

بحث مقدم من قبل الطالب

مصطفى ماجد ألزركاني

الى

مجلس قسم الاقتصاد في كلية الادارة والاقتصاد جامعة القادسية كجزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في العلوم الاقتصادية

بأشراف الأستاذة

م. سعاد جواد كاظم

1439هـ 2018م

بسم الله الرحمن الرحيم

قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا ۖ إِنَّكَ
أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴿٣٢﴾

صدق الله العظيم

سورة البقرة ﴿٣٢﴾

الاهـــــــــــــــــــــــــداء

أشكر الباري عز وجل على هذا التوفيق ووصولي الى هذه المرحلة وبتوفيقي لكتابة بحث نيل شهادة البكالوريوس ومن ثم .....

أهدي هذا العمل الى كل من ساهم في نجاحي ووصولي الى هذه المرحلة الدراسية من حياتي الشخصيه ووقف الى جانبي .....

وكل من ساهم في نجاحي وقدم لي الدعم النفسي والمعنوي وعلى رأسهم ابي الغالي ووالدتي وجنتي في الدنيا وكل اصدقاء مسيرتي الدراسية لاكن الاهداء الرسمي لهذا البحث هو الى روح المرحوم العزيز على قلبي خالي ...

(حسن بدر حسن حواس الزركاني)

مصطفى //

الشكر والتقدير .

الشكر والتقدير الى الباري عز وجل ورسوله وائمته الاطهار لهذا التوفيق سائلين المولى توفيقه ورضاه لنيل اعلى الشهادات انشاء الله ومن ثم الى من اوصلني الى نجاحي هذا ابي وامي العزيزان والى كليتي كلية الادارة والاقتصاد

جامعه القادسية الحبيبة الذي عشت فيها اجمل سنين حياتي ولم اشعر فيها بالغربة ابدا كأني في

محافظتي والشكر والتقدير الى عمادة كلية الادارة والاقتصاد الدكتور والى رئيس قسم الاقتصاد

الدكتورة(امل اسمر زبون) ومقرر قسم الاقتصاد الاستاذ (مناف مرزة نعمة) والى مشرف البحث الرائع والخلوق الاستاذة (سعاد جواد كاظم)

المقدمة :

شهد القطاع المصرفي والمالي خلال السنوات الاخيرة تطورا "مستمرا" في الاساليب والانظمة الحديثة المتطورة نجم عنه زياده حجم انسياب الاموال عبر الحدود بما في ذالك الاموال الملوثة والاموال غير الشرعية من خلال استخدام المعاملات المصرفية والمالية واتمام عمليات غسلها عن طريق ادخالها النظام المالي والمصرفي لاخفاء مصادرها الغير المشروعة .

وتكونت عصابات ومنظمات تستخدم اليات وتقنيات بالغه التعقيد بهدف الوصول الى غايات اجرامية مع محاولة اخفاء الطابع الاجرامي واضفاء طابع العمل العادي.

لقد ظهر مصطلح غسيل الاموال في السبعينيات في امريكا . حينما لاحظ رجال المخدرات إن تجار المخدرات الذين يبيعون للمدنيين بالغرق يتجمع لديهم في نهاية كل يوم فئات صغيرة من النقود الورقية والمعدنية فيتوجهون الى مناطق الغسيل موجودة قرب كل تجمع سكني لاستبدال النقود الصغيرة بنقود من فئات اكبر ليقوموا بعد ذلك بأيداعها في المصارف القريبة من اماكن توادهم.

وعليه فأن غسيل الاموال لا يعتبر مسألة حديثة العهد بل على العكس حتى إن البعض يرجع هذا المصطلح الى عام 1931 لدى محاكمة (الكابوني)وهو رجل في عصابات المافية وقد اثبتت عليه تهمة التهريب من دفع الضرائب.

ولكن بعد هذا التاريخ توجهت عصابات المافية لتأسيس او لشراء اعمال مشروعة لتمرر من خلالها المشاريع الكبرى او الارباح الهائلة ، من العمليات الاجرامية التي تقوم بها وكان محال تأسيس وشراء محلات الغسيل الية ، او مؤسسات التنضيف ، ومن اهم الانشطة لتنضيف اموال مشوهه ومن ذلك الحين اطلق على العمليات التي تقوم بها المؤسسات الجريمة لأخفاء مصدر الاموال الغير مشروعة وتحويلها الى اموال تضهر انها مشوعة تسمية غسيل اموال .

ومنذ ذلك الحين تزايدت عمليات غسيل الاموال التي تتم عبر النظام المالي والمصرفي في العالم ، حيث تشير بعض التقديرات الى إن حجم هذه العمليات يتعدى تريليون دولار سنويا'' مما يشكل

تهديدا لآستقرار النظام المالي والمصرفي العالمي لما لهذه العمليات من اثار سلبية على اقتصادات الدول حيث تضعف قدرة السلطات على تنفيذ السياسات الاقتصادية .

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في ما نشاهده في واقعنا المعاصر من زيادة نشاط تمويل عميلات غسيل

الأموال والتفنن عن طريق وسائل هذه العملية الاجرامية حيث تعتبر من الجرائم التي تنخر كيان الدولة

من الناحية الاقتصادية والسياسية .

فرضية البحث:

إن لعملية غسيل الأموال انعكاسات وتاثيرات سلبية على مجمل الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

هدف البحث

يهدف البحث إلى بيان الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لظاهرة غسيل الأموال ومصادر الأموال غير المشروعه لهذه الظاهرة والدور والذي تلعبه المصارف في مكافحتها .

هيكلية البحث :

وللوصول الى هدف البحث فقد تم تقسيمه الى ثلاث مباحث ، اذ تضمن المبحث الول الاطار النظري والمفاهيمي لغسيل الامول ، في حين تطرق المبحث الثاني الى الاثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لعمليات غسيل الاموال ودور المصارف في مكافحتها ، اما المبحث الثالث فقد تناول باستعراض بعض الهيئات والمنظمات الدولية المعنية بمحاربة ظاهرة غسيل الاموال والاجراءات والقوانين المتبعة للحد منها .

المبحث الأول

مفهوم غسيل الأموال ومؤشراته العامة

اولا :مفهوم غسيل الاموال

يمكن تعريف هذه الظاهرة بانها مجموعة من الانشطة المنظمة تتم بشكل منظم بعيدا عن رقابة الدول او اجهزتها المختصة وبالتالي فانها لاتدخل في حسابات الدخل القومي.

وتعرف ظاهرة غسيل الاموال بانها (تحويل الاموال التي يتم الحصول عليها من نشاط اجرامي او من خلال مشاركة في تلك الانشطة لغرض اخفاء او انكار المصدر الغير الشرعي للاموال او مساعدة أي شخص ينغمس في ارتكاب جريمة في مثل هذه الانشطة للتهرب من النتائج القانونية لفعله)[1]

وقد عرف القانون الفرنسي غسيل الاموال بانه (واقع على تسهيل التبرير الكاذب باي وسيلة بمصدر مال او دخل في الجاني للحصول منها على فائدة مباشرة كما يعد غسيل المال فعل تقديم مساعدة في عملية توظيف او الاخفاء او تمويل العادي المباشر والغير مباشر بجناية او جنحه)[2]

اما القانون المصري فقد عرف غسيل الاموال (كل سلوك ينطوي على اكتساب اموال او حيازة

او التصرف فيها او حفظها او استبدالها او ايداعها او ضمانها او استثمارها او نقلها او تمويلها او التلاعب في قيمتها اذا كانت متحصلة من جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون مع العلم بذلك متى كان القصد من هذا السلوك اخفاء المال او لتمويل طبيعته او مصدره او مكانه او صاحب الحق فيه او تغيير حقيقته)

---

[1] -فلاح حسن ثويني ، ظاهرة غسيل الاموال واثارها على الصعيد الدولي ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية ،العدد40، 2002

[2] - علي الدليمي الاموال القذرة وغسيل الاموال ، جريمة عقد السبعينيات ، مجلة الحكمة ، بيت الحكمة ، العدد 19 ، بغداد 2001

ثانيا: مؤشرات غسيل الأموال

يمكن من خلال عدد من المؤشرات ان تتضح لدينا الصورة حول ظاهرة غسيل الاموال والتي اهمها مايأتي:-

1- سحب الاموال بعد فترة قصيرة من ايداعها خاصة اذا لم يكن السحب مبرر بالنسبة للنشاط الاساسي للزبون او العميل.

2-عدم توفر سبب منطقي لاختيار الزبون فرع المصرف بالقيام باعماله.

3-تحريك حساب راقد فجاءة ومن دون اسباب معقولة بعد جمود لمدة معينة.

4-تقديم معلومات خاطئة او مظلله في للمصرف او رفض تزويد المصرف دون مبرر للمعلومات العائدية.

5-ايداع مبلغ كبير وغير اعتيادي نقدا .

6-ايداعات نقدية كبيرة من قبل شخص ما دون وجود اسباب واضحة ثم استعمالها في مجالات لاتمده بصلة.

7-تبديل كمية كبيرة من اوراق نقد صغيرة في مقابل اوراق نقد كبيرة .

8-نشاط كثيف على الحساب ورصيد منخفض.

9-اسماء كفلاء ذوي علاقة يصعب الاتصال بهم او التعرف عليهم.

10- ايداعات من اشخاص متعددين بنفس الحساب. [3]

[3] - مدحت الخراشي، غسيل الاموال ، 2006:17، على رابط الانترنت **(ادراج الرابط)**

ثالثا: مراحل غسيل الاموال

تقسم المراحل التي تمر بها عملية غسيل الاموال الى ثلاث مراحل هي مرحلة الايداع والتوظيف ثم مرحلة التمويه واخيرا مرحلة الدمج وكل مرحلة من هذه المراحل تمهد للمرحلة اللاحقة عليها حتى يتم الوصول الى المرحلة النهائية التي يكون فيها المال قد انقطعت صلته تماما على اصله الاجرامي وفي هذه اللحظة يكون الغسيل قد تم انجازه

1-مرحلة الايداع او التوظيف :

ويتمثل الايداع في التخلص المادي من الكميات الضخمة من النقود السائلة او الناتجة من اعمال غير مشروعة وايداعها في شركات مالية او مصارف او مؤسسات ادخار محلية او خارجية او غيها ويتم ذلك بنقل الاموال وتحويلها الى شكل اخر من اشكال الثروة او توظيفها بمجال بعيد عن المصدر الغير مشروع التي تم الحصول عليها منه

وتعد مرحلة اليداع مرحلة اساسية هي تمثل مرحلة نفاذ الاموال الغير مشروعة الى المؤسسات المالية ويع ذلك نقطة الضعف الاساسية لهذه الاموال اذ هي لا تخضع بعد لعمليات معقدة لتغيير شكلها ومن ثم تكون عرضة لاكتشاف امرها وتحديد مصدرها الغير مشروع.[4]

2-مرحلة التمويه او التعتيم :

في حالة نجاح غاسلي الاموال في فصل الاموال الغير مشروعة عن مصدرها بالانتقال الى المرحلة الثانية ، وفي هذه المرحلة يتم اجراء عدد متلاحق من العمليات المالية المعقدة بهدف قطع الصلة بين الاموال الغير المشروعة واصلها الاجرامي حتى يصعب تعقبها وتحديد مصدرها الحقيقي.

[4] - هدى قشقوش ، جريمة غسيل الأموال في نطاق التعاون الدولي ، دار النهضة العربية ،ص6.

وفي الغالب تتم مرحلة التمويه في اماكن بعيدة عن المكان الاصلي المتولد فيه الاموال الغير مشروعة ، وتتميز هذه المرحلة بانها اصعب من مرحلة الايداع بالنسبة لسلطات مكافحة غسيل الاموال حيث يكون من الصعب كشف حقيقة الاموال الغير مشروعة وذلك بسبب الصفقات المالية المتعددة التي تضاف كل واحدة الى الاخرى وتجعل هناك صعوبة في تتبع الدخل الغير مشروع. [5]

3- مرحلة الدمج:

تمثل مرحلة الدمج الغاية النهائية لغسيل الاموال ، اذا تهدف الى اضفاء طابع الشرعية على النقود المغسولة حيث يتم فيها اندماج الاموال الغير المشروعة في النظام المالي واختلاطها بالاموال المشروعة تماما او ناتجة عن انشطة اقتصادية مشروعة ومن ثم تكتسب هذه الاموال مظهرا قانونيا وتدور في حلقة الاقتصاد الرسمي وتعد هذه المرحلة اقل المراحل خطورة وايسرها لغاسلي الاموال .

فيستغل غاسلوا الاموال المصارف والمؤسسات المالية الاخرى كقنوات لكي يتم تدوير الاموال الغير مشروعة من خلالها في النظام المالي ، بحيث لا يشك احد في شرعية الاموال وهذه المرحلة تاتي كمرحلة نهائية بعد ان تكون الاموال قد انفصلت تماما عن مصدرها الغير مشروعة واصبحت لا تنتمي اليها ، تدخل الاموال التي تم غسلها في الاقتصاد مرة اخرى كأموال مشروعة.

[5] -السيد احمد عبد الخالق ، جريمة غسيل الاموال في نطاق التعاون الدولي ، دار النهضة العربية ، ص3.

رابعا: العوامل المساعده لاتساع ظاهره غسيل الاموال

1-عوامل البيئة الداخلية : يمكن القول ان العوامل التي ادت الى ولاده ظاهره غسيل الاموال هي البيئة الداخلية التي تتسم بالاختلالات ال هيكليه التي تصيب الاقتصاد القومي وضعف السياسات الاقتصادية ، والفوضى المصاحبة لعدم استقرار الاقتصادي والسياسي.

2-عوامل البيئة الخارجية : ان سياسات الانفتاح واستمرار الاختلالات الهيكلية والعلاقات المفتوحة على الأسواق المالية العالمية هي الأساس في نمو هذه الظاهرة حيث تؤدي الاسواق العالمية قدرا من نمو هذه الظاهرة وبنسبه 25%من حجم العميات ، وما يفعل ذالك وينمي الظاهرة هو المناخ الذي افرزته العولمة الذي أشأت أسواق جديدة ليس لها موقع جغرافي ويصعب السيطرة عليها ، وتزايد حجم الجريمة الاقتصادية، وإعلان بعض الدول قبول الاموال غير المشروعة وتقدم لها تسهيلات مقابل فوائد . فضلا عن دور المصارف العالمية في تسهيل عمليه تحويل الاموال مقابل الحصول على معدلات ربحيه من دون رقابه او تمييز ضمانات من مصرف ألتجاره والائتمان العالمي وقد سماه البعض ((مصرف المحتالين والمجرمين العالمي))[6]

- **العوامل المحرضة لتنامي غسيل الاموال**

1- غياب اليات الضبط والمحاسبة والكشف عن الاموال ومصدرها .

2- ضبابيه الانظمه واللوائح والتعليمات الاداريه والماليه .

3- التناسق بين البنوك لجذب المزيد من الاموال واكتساب الزبائن وزياده معدلات الارباح.

4- التغيرات الوارده في تشريعات العمل والنقد والصرف والاستيراد والتصدير في ظل تحرير الاقتصاد.

5- اساءه استخدام المنصب الحكومي الذي تطلق منه معظم حالات الفساد[7]

---

[6] - بلاسم جميل خلف ، مجلة دراسة محاسبية ومالية ، المجلد السابع ، العدد 19 ، الفصل الثاني ، 2012 ، جامعة بغداد كلية الإدارة والاقتصاد

[7] - محمد مرعى مرعى ، المعهد العمالي للتنمية الإدارية ، غسيل الأموال في البلدان العربية ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، مجلة الدول العربية ندوة السياسات المالية العامة وغسيل الأموال ، دمشق 2005

خامسا: مصادر غسيل الأموال

تتعدد وتنوٴ مصادر غسيل الموال غير المشروعة التي تمثل المنابع الاصليه المغذية للأموال ألداخله في إطار غسيل الأموال وهي:

1-تجاره المخدرات :-حيث تشير احصائيات موثقه إن حجم الأموال الناجمة عن هذه ألتجاره تبلغ حوالي 700 مليار دولار سنويا ،أي ما يعادل مابين 2%و5% من اجمالي الدخل القومي الاجمالي ، كما تشير احصائيات اخرى الى إن معدل الوفيات التي تسببها هذا التجاره تتراوح بين 20-30 مليون ضحيه سويا

2- تجاره الرقيق الابيض :- حيث تقوم عصابات الجريمه المنظمه المنتشره في بقاع مختلفه من الدول الفقيره ولاسيما امريكا الاتينيه وافريقيا وجنوب شرق اسيا وشبه القاره الهنديه ...باستغلال الضروف الاقتصاديه والاجتماعيه للاسر الفقيره بشراء اطفالهم بمبالغ زهيده للمتاجره ببعضهم والاحتفاظ بالبعض الاخر ... ليكونوا نواه لافراد عصابات الجريمه المنظمه في المستقبل ، كما تاجر بعض العصابات في الاعضاء البشريه فضلا عن اداره اوكار الدعاره ... وتشير التقارير الاخيره لمظمه العمل الدوليه الى إن الجمالي لهذا العام من التجاره تققدر عوائدها السنويه بحوالي خمسه مليارات دولار أي نسبه 20% تقريبا من الناتج المحلي الاجمالي .

1- تجاره الاسلحه غير المشروعة :- تتم صفقات هذه الاسلحه بطرق ملتويه ومخفيه بين تجار الاسلحه والدول المصنعة لها ... لتحقيق مكاسب اقتصاديه غير مشروعه والاطراف المستفيدة من هذه الصفقات هي الدول المحظور عليها اقتناء الاسلحه ولعل خير مثال حاله العراق ابان حكم صدام حسين عندما فرضت على العراق العقوبات ألاقتصاديه عام 1990... وتقدر عوائد هذا النوع من ألتجاره بأنها كبيره جدا ، كما إن الاحصائيات المتعلقة بهذا الموضوع تتسم بالسرية ويتم تعتيمها لاعتبارات تتعلق بحساسيه العلاقات الدولية لهذا النوع من ألتجاره ...

4- تمويل العمليات الارهابيه :- تقوم بعض الدول والمنظمات والاحزاب السياسية بتمويل او جمع التبرعات وتقديمها لعصابات اجراميه لتقوم بنشاطات لتحقيق اهداف معينه ...عن طريق استخدام العنف كاغتيال الشخصيات السياسية وال دبلوماسيه والمشاهير.

5- ارصده الرشاوى:- إن اغلب صفقات الرشاوى تتم خلال عميات كبيره ومعقده واجراءات يصعب اكتشافها... وتشير الاحصائيات بان نسبه الرشاوى تقدر بحوالي 40% من قيمه المشاريع في بعض الدول الاسيويه ... أي تعادل اكثر من خمسين مليار دولار ... والغريب في الموضوع إن حكومات بعض الدول على علم بهذه الرشاوى.

6-تزوير العملة والتهرب الضريبي :- وكذالك الاموال الناتجة من التستر على الاجانب الذين يزاولون اعمال تجاريه في بعض البلدان دون اتباع الترتيبات النظامية لعمل المستثمر في ذالك البلد ...
وتشير اخر الاحصائيات إن حجم عمليات غسيل الاموال اكثر من 500 مليار دولار سنويا متحصله من هذا المصدر فقط.[8]

[8] - مجلة اتحاد المصارف العربية ، بيروت تموز ، 2000 ، العدد 235 ، ص8

المبحث الثاني

الاثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهره غسيل الاموال

اولا : الاثار الاقتصادية لظاهره غسيل الاموال

غسيل الاموال له تاثير سلبي على الاستثمار، اذ يؤدي خروج الاموال الى نقص في الاموال التي يمكن استغلالها في الاستثمار، فالطلب على النقد الاجنبي لتحويل الاموال الغير مشروعه الى عمله يسهل تهريبها الى الخارج ،يؤدي الى تزاحم الطلب على المعروض ، من هذا النقد بين المستثمر الحقيقي وبين صاحب المال غير المشروع ، الذي يريد نقله الى الخارج ،فضلا عن تبديد جزء هام من النقد الاجنبي الذي كان من الممكن استخدامه الاستثمار [9] ،وامتناع اصحاب المدخرات المشروعة استثمار مدخراتهم داخل الدولة ،كما انه يؤدي كذالك الى تغلغل الاحتكار غير المشروع وسيطرته على اقتصاد الدولة بدلا موجود منافسه شريفه ويستفد منها صاحب الحاجه للمستهلك

اما بالنسبة للأثار السلبية التي تترتب على دخول اموال غير مشروعه للدوله التي يتم فيها غسيل الاموال ، فا غاسلي الاموال وهم يقومون بغسيل اموالهم لايهتمون بالجدوى الاقتصاديه للاستثمار ولا باستثمار هذه الاموال في مشروعات تخدم الاقتصاد ، بقدر اهتمامهم بتوظيف هذه الاموال وتدويرها لتغيير هويتها غير المشروعه وهو مايشكل خطرا كبيرا على مناخ الاستثمار[10] .فضلا عن ان الدوله التي تشتهر باتخاذها مكانا لغسيل الموال يضعف سمعتها ومصداقيتها الدوليه ، الامر الذي جعل المستثمر الجاد يخشى الاستثمار فيها خوفا من الاضرار بسمعته اذا استثمر في تلك الدول.

كما يؤثر خروج الاموال غير المشروعه بقصد الغسيل على سعر الصرف في الدول مصدر هذا المال، وذالك عن طريق استبدال العمله الوطنيه باخرى اجنبيه لتسهيل عملها مما يؤدي الى انخفاض قيمه العمله الوطنيه ازاء تلك العمله المحوله اليها ويؤدي زياده عرض العمله الوطنيه مع زياده الطلب على العمله الاجنبيه استنزاف الاحتياطي النقدي للدوله من العملات الاجنبيه مما يؤدي الى رفع سعر الفائده

---

[9] - احمد عبد الخالق ،مصدر سابق ،ع22 ، 1997 ، ص220

[10] - احمد عبد الخالق ، المصدر نفسه ، ص24

ومن ثم يمثل احد العقبات الهامه للاستثمار كما ان سحب الاموال بطريقه مفاجئه من البورصه يؤدي حتما الى حدوث اخفاض حاد في اسعار الاسهم مما يؤثر بشكل كبير على الاقتصاد الوطني. [11]

ثانيا : الاثار غير الاقتصاديه لغسيل الاموال وهي

1- الانعكاسات السياسيه لظاهره غسيل الاموال :- يؤدي غسيل الاموال الى انتشار الرشوه والفساد الاداري وتفشي ظاهره (الاقتصاد الاسود)[12]**،**
الذي يشتمل على ترقي نخبه من الافراد الى الحكم، ويتضح فيما بعد وصولهم الى الحكم جاء بدعم مادي من اصحاب الاموال غير المشروعه ان اصحاب الاموال القذره هم من اوصل هذه النخبه الى الحكم كما في بعض الدول المتقدمه ، وهذا ما سيمتعهم بالحصانه البرلمانيه وتاثيرهم الكبير في كافه القرارات ، مما سيؤدي الى حدوث حالة من الارباك المحلي تجاوز سلطه القانون والحد من صلاحيات المنظمه الدوليه .

فضلا عن التطرف العنف بالاضافه الى تنشيط حركه المافيا العالميه التي تلعب دور كبيرا في حدوث الانقلابات السياسيه في بعض الدول الناميه عن طريق توفير الدعم والاموال اللازمه لشراء الاسلحه واستخدامها لاحداث تلك الانقلابات العسكريه والسياسيه على مستوى العالم ، وهذا بدوره يؤدي الى انعدام الاستقرار والامن في المجتمعات الناميه ، ومن جهه اخرى قد تلجا بعض اجهزه المخابرات والتجسس الى استخدام الاموال المغسوله والموجهه الى دول اخرى مزاوله للعمليات التجسسيه في مختلف انحاء العالم في تأسيس شركات ومشاريع وهميه لمزاوله الاعمال الغير رسميه وتنفيذ الاعمال التخريبيه ضد الانظمه الحاكمه في مختلف البلدان في اطار الصراع على السلطه السياسيه[13]

---

[11] - سعيد عبد الطيف ، جرائم غسيل الاموال ، دار النهضة العربية ، القاهرة 1997 ، ص ص 125-129

[12] -احمد عباس الوزان ، مستجدات ظاهرة غسيل الاموال قنوات الغسيل سبل المعالجة ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، العدد 2004 ،ص 10

[13] - احمد عباس الوزان ، مصدر سابق ، ص 10

2- الانعكاسات الاجتماعيه لظاهره غسيل الاموال :- ان من اهم الانعكاسات الاجتماعيه التي تنتج عن ظاهره غسيل الاموال ، هي حدوث اختلال في التركيبه الاجتماعيه وبروز طبقات من الاغنياء عن طريق غسيل الاموال ومن ثم اتساع الفجوه بينها وبين الطبقات الاخرى عن طريق تراكم الاموال غير المشروعه في تشجيع هذه الجرائم [14]

وما لذالك من اثر كبير على المجتع من تفشي الفساد وارتفاع عمليات السرقه والجرائم داخل الاقصادات

المعنيه وتفشي الممارسات الغير مشروعه قانونيا كنوادي القمار والملاهي مما يساعد في تفشي الجريمه المنظمه في البلد[15]

---

[14] - فلاح حسن ثويني ، مصدر سابق ،ص 50

[15] - المصدر السابق ، نفسه ، ص11

اساليب غسيل الأموال

تقسم أساليب غسيل الأموال الى ..

اولا- اساليب المصرفية

ثانيا-أساليب غير مصرفية

وتقسم الأساليب الغير مصرفية الى ..

1- أساليب قانونية
2- أساليب تجارية
3- أساليب ثقافية وترفيهية
4- أساليب الغسيل باستخدام التكنلوجيا والانترنت

وتقسم الأساليب المصرفية الى ..

1- استغلال البنوك
2- عمليات التعامل المادي مع النقود السائلة
3- الحسابات السرية
4- القرض المضمون
5- القرض الوهمي
6- استخدام الاعتداء المتدينة
7- تحصيل وخصم الأوراق التجارية
8- شراء العملات الأجنبية
9- استخدام أسواق المال
10- استخدام المؤسسات المالية غير المصرفية [16]

[16] - احمد المهدي ، واشرف شافعي ، المواجهة الجنائية لجرائم غسيل الاموال ، الطبعة الاولى ، 2005 ،ص ص59-62

المقومات والمبادئ والسياسات الاجرائيه اللازم اتخاذها من قبل البنوك والمساهمة في مكافحه غسيل الاموال هي ، مايأتي

1-التقييد التام بالقوانين والانظمة والتعليمات واللوائح المتعلقة بمكافحه غسيل المخدرات ،وتنفيذها على اكبر وجه.

2-تحديد هويه العملاء وعناوينهم وابراز كافه الوثائق المتعلقة.

3-تحديد هوية المالكين.

4-مراقبه الحسابات الجامدة ونفصلها عن الحسابات الاخرى واعداد تقرير شهري بذالك مع تحديد فتره زمنيه لتحويلها بعد ذالك الى اداره البنك الرئيسيه.

5-الرصد الخاص لمعاملات معينه وخاصه المبالغ التي يتجاوز قيمه المبلغ المحدد قانونيا .

6-حفظ السجلات.ضمان وجود اثار العمليات من خلال الوثائق المتعلقه بهويه العملاء لمده لاتقل عن 5-10 سنوات .

7-ابلاغ المعلومات واخذ الحيطه والحذر تجاه المؤثرات والظروف التي تثير الشبهه والشكوك انطلاقا من مفهوم الاجتهاد واجب.

8-يجب على البنوك تطوير برامجها وانشطتها الالكترونيه وفق احدث المستجدات العالميه بهذا الشأن.

9-تعزيز سبل التعاون التام بين البنوك والاجهزه الامنيه المختصه .

اما دور البنك المركزي في مكافحه غسيل الاموال فيتمثل بالتالي:-

1-تعزيز الرقابه الماليه على المؤسسات المصرفيه الائتمانيه والماليه.

2-اصدار الارشادات والتوجيهات والبرامج الرقابيه المتعلقه بمكافحه غسيل الاموال ومتابعه تطبيقها.

3-اعداد تقرير دوري عن حجم الاموال المحوله خارج البلد .

4-اعداد برامج ودورات تدريبيه متخصصه لموظفي البنوك التجاريه والبنك المركزي مع انشاء مراكز تتولى تدريب المصرفيين في مجال غسيل الاموال.

5-التنسيق والتعاون لعقد مؤتمرات واجتماعات وندوات متخصصه عن الجرائم الاقتصاديه بشكل عام وجرائم غسيل الاموال بشكل خاص لموظفيها وموظفي البنوك التجاريه والموسسات الماليه.[17]

[17] - صالح محمود السعد ، (غسيل الاموال ، مصرفيا ، امنيا ، قانونيا) دار المكتبة الوطنية ، عمان ، الاردن ، 2003، ص ص 117 -127

المبحث الثالث

الهيئات والمنظمات الدولية المعنية بمحاربه ظاهره غسيل الاموال والاجراءات والقوانين المتبعة للحد منها

الهيئات والمنظمات الدولية المعنية بمحاربة غسيل الأموال .

اولا : مجموعه العمل المالي الدولي لمكافحه غسيل الاموال

تعتبر مجموعه العمل المالي الدوليه لمكافحه غسيل الاموال ، التي تأسست عام 1989 من قبل مجموعه الدول الصناعيه السبع ، الاطار والتجمع الدولي الاهم في جهود محاربه غسيل الاموال ويصل عدد اعضائها حاليا الى 29 دوله او هيئتان دوليتان هما الاتحاد الاوربي ومجلس التعاون الخليجي قد اصدرت هذه المجموعه في العام 1990 التوصيات الاربعين لمكافحه غسيل الاموال وقد تم تعديل هذه التوصيات عام 1996 وادناه اهم المتطلبات في اطار هذه التوصيات :

تجريم عمليات غسيل الاموال ، مصادرة الممتلكات و الاموال المرتبطه بها والتأكد على مسؤوليه المؤسسات الماليه والمصرفيه في التعرف على هويه عملاتها و الاحتفاظ بالسجلات اللازمه

التأكد على مسؤوليه المؤوسسات الماليه والمصرفيه ، في رفع تقارير بالعمليات المشبوهة الى السلطات المعنيه او متطلباتها بتطبيق اجراءات شامله لمكافحه غسيل الاموال في اطار أنظمه واجرأءات الرقابه الداخليه الحاجه الى وجود تشريعات محليه تسمح بالتعاون الدولي على كل المستويات والضرورة الانضمام الاتفاقيات والمواثيق الدوليه المتعلقه بمحاربه غسيل الاموال .

ثانيا : اتفاقيه الامم المتحدة (فينا)1998

تمثل اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية (فينا) 1998 والتي دخلت حيز التنفيذ دوليا في العام 1995 واحده من الجهود الدولية لمحاربة غسيل الاموال

الناتجة عن انشطة غير مشروعة والعمل على اتخاذ العديد من الاجراءات لمكافحة غسيل الاموال كمصادرة الاموال و الممتلكات المتحصلة ، وتعزيز التعاون الدولي في مكافحة هذه العمليات

ثالثا : لجنه بازل للرقابة المصرفية 1998

لقد أصدرت هذه اللجنة وثيقة مبادئ تحضر على البنوك الدوليه في دول الاعضاء العمليات المشبوهة ، وتطلب منها التأكد من شخصية العملاء والتعاون مع الجهات التنفيذية

وتعززت هذه المبادئ عام 1999 بإصدار منهجيه موحدة لتقييم التزام الدول بهذه المبادئ وقياس فعاليه انظمه ألرقابه المصرفية ومن اهم هذه المبادئ المرتبطة بمحاربه عمليات غسيل الاموال المبدأ الخامس عشر الذي اشار الى أن على مراقبي المصارف إن يتأكدوا من إن المصارف الخاضعة لإشرافهم السياسات والأساليب والإجراءات الفاعلة بما في ذالك قواعد صارمة (لأعرف عميلك) بالشكل الذي تعزز معايير المهنية والاخلاقية العالية في القطاع المالي والمصرفي .

رابعا : المنظمه الدولية لهيئات الاوراق المالية :-

أصدرت المنظمة المالية لهيأت الاوراق المالية على صعيد مكافحه غسيل الاموال والجرائم المالية التي تجنب استخدام انشطة الوساطة في الاوراق المالية لأغراض غير مشروعة وفي عام 1992 أصدرت قرارا تضمن مجموعة من الاجراءات لمكافحة غسل الاموال يتعين على أعضائها (هيئات الاوراق المالية) الاخذ بها في اطار عملياتها الإشرافية على الإطراف الخاضعة لرقابتها وسلطتها .

خامسا : الجمعية الدولية لمراقبي التأمين :

أصدرت الجمعية عام 2002 إرشادات شاملة ودقيقة حول مكافحة غسل الاموال في أنشطة ألتامين وتضمنت إرشادات تخص مراقبي التأمين و ارشادرات تخص شركات و وسطاء التامين

سادسا : مكافحة غسيل الاموال في الوطن العربي:

اصبحت الدول العربية وبالاخص الخليجيه عرضة لتمرير عمليات غسيل الاموال لما تتمتع به الانظمة المصرفيه والمالية فيها من سرية تجاه السلطات القضائية والماليه والنقديه. فضلا عن حداثتها واستخدامها التكنلوجيا المتقدمه في المعاملات..

ففي لبنان على سبيل المثال فان قانون السرية المصرفية لا يسمح بافشاء اسم العميل حتى ولو تأكد للمصرف بأن هذا العميل يقوم بعمليات مشبوهه ...ومن الجدير بالذكر إن السرية المصرفية تعد المغذي المناسب لعملية غسيل الاموال... وعبئا امام مراقبتها ... كما إن هناك مجالات اخرى نجدها في الوطن العربي تعمل على تشجيع العمليات غير المشروعة منها على

سبيل المثال:

1-الاستعمال الكثيف للنقد الاجنبي ولعل اغلبية اقطار الخليج العربي ولبنان (10) يتعاملون بالعملة الاجنبية في المعاملات اكثر من تعاملهم بالعمله المحليه.

2-التحويلات بدون قيود المعاملات الاجنبية داخل وخارج تلك الاقطار...

3-استخدام الصكوك بدرجة كبيره في المعاملات وتظهيرها عدة مرات مما يخفى الاشخاص المشتركين في تجييرها... وبهذا تكون مصدر خصب لغسيل الاموال .[18]

[18] - مجلة اتحاد المصارف العربية ، بيروت تموز ،2000 ، العدد235 ،(ص8)

الاستنتاجات :

مما سبق نستنتج انطباق الفرضيه التي تنص على إن لعمليه غسيل الاموال انعكاسات سلبيه على مجمل الحياة الاقتصاديه والاجتماعيه والسياسيه ..

1- تعدد قنوات غسيل الاموال من القنوات التقليديه الى اكثرها تطورا ومنها الانترنت

2- وجود علاقه عكسيه بين معدل الادخار المحلي وغسيل الاموال عن طريق التهريب ، حيث تنخفض الادخارات الموجهة للاستثمار كلما ارتفعت عمليات التهريب

3- تعطيل تنفيذ السياسات المالية مما يوثر سلبا على اداء الحكومه الاقتصادي

4- فرض المزيد من الضرائب الغير مباشره او رفع اسعارها لسد النقص الحاصل في الايرادات العامه واتسام نمط الاستهلاك بالانفاق البثخي في الاقتصادات المعنيه وانخفاض القدره الشرائية وانخفاض حدة التضخم وارتفاع حده البطالة في الاقتصادات المعنية

5- انتشار التطرف وعمليات التخريب والعنف وحدوث الانقلابات السياسية وزيادة حده التفاوت الطبقي وبروز اختلالات في التركيبة الاجتماعية وانتشار ظاهرة الفساد المالي والاداري وارتفاع معدلات الجريمة وانتشار الممارسات الغير مشروعة كنوادي القمار والملاهي

6- على الرغم من الجهود المبذوله سواء على المستوى المحلي او الدولي لمكافحة ظاهرة غسيل الاموال الى انها لم تسطيع القضاء على هذه الظاهرة وذالك نظرا للاسباب الاتيه..

أ-السرية التامة للمصارف التي من شأنها الحد من فعالية اجراءات الرقابة والمتابعة.

ب-عدم تجريم ظاهرة غسيل الاموال حتى اليوم في تشريعات الكثير من دول العالم.

ج- عدم كفاية مستوى التعاون الدولي في التصدى للظاهرة قيد الدرس.

التوصيات.

1-ضرورة وضع ضوابط كافيه تعطي المسؤل او الموظف الحق في الاستفسار عن مصادر الاموال والعمليات المصرفية .

2-تكثيف البرامج التدريبية للموظفين والتي تساهم في زيادة معرفتهم والانماط الجديدة لعمليات غسيل الاموال وكيفيه التصدي لها.

3- ينبغي على المصارف وضع اجراءات داخلية خاصة بها تزيد من فاعلية مكافحة غسيل الاموال.

4-على المصارف إن تبذل جهدا في التحقق من هوية العملاء والوضع القاوني لهم وخاصة العملاء الجدد الذين يعملون لحساب الاخرين.

5-يوصي الباحث بانشاء هيئات لتطوير دور البنوك المركزية في الرقابة والمتابعة على عمليات المصارف للتقليل من هذه الظاهرة .

6-تشجيع ودعم المصارف الاسلامية التي لا تتعامل من الفوائد الربوية لما لها من دور في معالجة ظاهره غسيل الاموال .

7-توقيع اتفاقيات المناطق الحرة بين الدول العربية لما لها من تاثير على تهريب السلع ذات الاسعار المتباينة.

8-ضروره توجه المصارف العراقية نحو وضع اسس وتحقيق متطلبات الانضمام الى الاتفاقيات الدولية حول معالجة غسيل الاموال.

المصادر :-

1-فلاح حسن ثويني ، ظاهرة غسيل الاموال واثارها على الصعيد الدولي ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية ،العدد40، 2002

2-علي الدليمي الاموال القذرة وغسيل الاموال ، جريمة عقد السبعينيات ، مجلة الحكمة ، بيت الحكمة ، العدد 19 ، بغداد 2001

3-مدحت الخراشي غسيل الاموال ،2006:17 ، على رابط الانترنت http://www.thegulfbiz.com

4- هدى قشقوش ، جريمة غسيل الأموال في نطاق التعاون الدولي ، دار النهضة العربية .

5- احمد عبد الخالق ، جريمة غسيل الاموال في نطاق التعاون الدولي ، دار النهضة العربية .

6- بلاسم جميل خلف ، مجلة دراسة محاسبية ومالية ، المجلد السابع ، العدد 19 ، الفصل الثاني ، 2012 ، جامعة بغداد كلية الادارة والاقتصاد .

7- محمد مرعى مرعى ، المعهد العمالي للتنمية الادارية ، غسيل الاموال في البلدان العربية ، المنظمة العربية للتنمية الادارية ، مجلة الدول العربية ندوة السياسات المالية العامة وغسيل الاموال ، دمشق 2005

8- مجلة اتحاد المصارف العربية ، بيروت تموز ، 2000 ، العدد 235 .

9- سعيد عبد الطيف ، جرائم غسيل الاموال ، دار النهضة العربية ، القاهرة 1997 .

10 -احمد عباس الوزان ، مستجدات ظاهرة غسيل الأموال قنوات الغسيل سبل المعالجة ، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، العدد 2004 .

11- احمد المهدي ، واشرف شافعي ، المواجهة الجنائية لجرائم غسيل الأموال ، الطبعة الأولى ، 2005 ،

12- صالح محمود السعد ، (غسيل الأموال ، مصرفيا ، امنيا ، قانونيا) دار المكتبة الوطنية ، عمان ، الأردن ، 2003 .

13 - عقيل يوسف مقابلة ، وسائل مكافحة جريمة غسيل الأموال ، الانترنت http://www.Arablawinfo.com

17- مجلة اتحاد المصارف العربية ، بيروت تموز ،2000 ، العدد235